15 April 2005
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة الثالثة والثلاثون
5-22 تموز/يوليه 2005

ردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الأولي

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

05-31114 (A)
0531114

ردود كتابية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن قائمة القضايا والأسئلة (CEDAW/PSWG/2005/II/CRP.1/Add.3) التي أصدرتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

آذار/مارس 2005

أعد هذا الرد وفق قائمة القضايا والأسئلة (CEDAW/PSWG/2005/II/CRP.1/Add.3) المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الأولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (CEDAW/C/PRK/1)

المادتان 1 و 2

1 - يشير التقرير إلى ما يلي:" تطبق أحكام الصكوك إما بصفة مباشرة أو من خلال تحويلها إلى قوانين ولوائح محلية" (الفقرة 57). ويرجى تقديم معلومات عن الكيفية التي تم بها إدماج الاتفاقية في النظام القانوني الوطني وإيضاح ما إذا كانت تطبق مباشرة أمام المحاكم الوطنية.

صدر قانون المساواة بين الجنسين في 30 تموز/يوليه 1946 كخطوة من الخطوات الأولى للإصلاح الديمقراطي بعد التحرر الوطني من الحكم العسكري الاستعماري الياباني في 15 آب/أغسطس 1945، واعتمد أول دستور ديمقراطي في أيلول/سبتمبر 1948 إثر تأسيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ ذلك الوقت، ظلت المساواة بين الجنسين أمرا لا حياد عنه، باعتبارها مبدءا من المبادئ الدستورية الأساسية المشمولة في التشريع الوطني.

وينص الدستور الحالي في المادة 65 على أن ''يتمتع المواطنون بالمساواة في الحقوق في جميع مجالات الأنشطة الحكومية والعامة''؛ وفي الفقرة 1 من المادة 66 على أن يكون ''لجميع المواطنين الذين يبلغون السابعة عشرة من العمر حق الاقتراع وحق الترشيح، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو المهنة أو طول مدة الإقامة أو الممتلكات أو التعليم أو الانتماء الحزبي أو الآراء السياسية أوالدين''، وفي الفقرة 1 من المادة 77، على أن ''تمنح المرأة المساواة مع الرجل من حيث المركز الاجتماعي والحقوق''.

وتنص المادة 18 من قانون الأسرة على أن: ''يتساوى الزوجان في الحقوق داخل الأسرة''. وينص القانون المدني في الفقرة 2 من المادة 19 على أن يكون ''جميع المواطنين

سواسية فيما يتعلق بالحقوق المدنية''. وفضلا عن الأحكام المشار إليها أعلاه، أُدمجت الاتفاقية، بما في ذلك المادة 2 (أ)، في النظام القانوني الوطني، إما حرفيا أو من حيث الجوهر.

وتطبق الاتفاقية مباشرة أمام المحاكم بمختلف درجاتها كأساس قانوني للحكم أو القرار. وإذا كانت فكرة من أفكار الاتفاقية غير واردة في التشريع الوطني، يصدر الحكم من حيث المبدأ وفق ما تنص عليه الاتفاقية. وإذا وجد تعارض بين الاتفاقية وأحد القوانين الوطنية، تطبق الاتفاقية حسب ما يخدم مصالح المرأة في القضية المعنية.

2 - يشير التقرير إلى أن الحكومة قد أبدت تحفظا على المادة 2 (و) من الاتفاقية في ضوء الفارق القانوني في الحد الأدنى لسن للزواج بالنسبة للفتيات (17 عاما) وللفتيان (18 عاما) (الفقرة 86)، وعلى المادة 9 (2) فيما يتعلق بجنسية الطفل المولود لأبوين أحدهما من الرعايا الأجانب والآخر من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الفقرة 129). ويرجى تقديم مزيد من الشرح عن الوضع التشريعي الذي استدعى، من وجهة نظر الحكومة، إبداء هذه التحفظات، وكذا أي محاولة للنظر في تعديل القوانين حتى يتسنى سحب التحفظات.

تنص المادة 9 من قانون الأسرة على أن الحد الأدنى لسن للزواج هو 17 عاما بالنسبة للفتيات و 18 عاما بالنسبة للفتيان. ولا أحد يعتبر هذا الفارق في العمر تمييزا ضد المرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك لم تكن هناك مطالبة شعبية بتعديل هذا النص.

وقد أُدرج التحفظ على المادة 2 (و) من الاتفاقية بصفة مؤقتة في انتظار إجراء التعديل التشريعي الواجب تفاديا لأي سوء فهم محتمل لفارق العمر على أنه تمييز. أما سبب التحفظ على المادة 9 (2) فهو التخوف من أن يكون للطفل الذي يولد لأبوين أحدهما من الرعايا الأجانب والآخر من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جنسية مزدوجة إذا اختلف الأبوان في الرأي، وليس عدم الاعتراف بالمساواة بين الأب والأم فيما يتعلق بقرار جنسية الطفل حسبما تقتضيه الاتفاقية.

وقد ناقشت لجنة التنسيق الوطنية هذه المسألة باستفاضة أثناء إعدادها للتقرير الأولي وقررت أن توصي الهيئة التشريعية بتعديل القوانين ذات الصلة.

3 - يوجد قانون للمساواة بين الجنسين صدر في عام 1946. فما هو وضع هذا القانون وهل تعتزم الحكومة تعديله لإدراج تعريف الاتفاقية للتمييز ضد المرأة بصيغته الواردة في المادة 1 من الاتفاقية، التي تشمل التمييز المباشر وغير المباشر؟

لم يلغ بعد قانون المساواة بين الجنسين لعام 1946 بصفة رسمية. فقد تحول العديد من أحكام هذا القانون إلى أمر واقع بموجب الإصلاح الديمقراطي الذي أعقب التحرر، وأدرجت المبادئ الأساسية لهذا القانون، إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في الدستور والقوانين ذات الصلة.

وبناء على الوعي القانوني لشعبنا، يتوافق مبدأ ''المساواة بين الجنسين'' مع مبدأ ''القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة''.

وعلى نحو ما تشير إليه الاتفاقية في المادة 1 من أن مصطلح ''التمييز ضد المرأة'' يعني أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من حقوق المرأة وحريتها أو إبطالها، يفيد التشريع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن ''المساواة بين الجنسين'' تعني القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبالتالي يكون التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية قد تجسد في تشريع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد يُدرج النص حرفيا في المستقبل إذا اقتضت الضرورة.

4 - يشير التقرير إلى أنه فضلا عن العادات التقليدية، يستمر التمييز ضد المرأة نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي حدثت مؤخرا والتي "تعيق توفير الظروف المعيشية المادية والثقافية التي ينص عليها القانون للمرأة بقدر كاف" (الفقرتان 61 و 102). ويرجى تقديم معلومات مفصلة عن نوع ودرجة الفقر الذي تعاني منه المرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدابير التي اتخذت من أجل التصدي له وأي قدر من التقدم قد أحرز في القضاء على الفقر في أوساط النساء. وبصفة خاصة، يرجى تقديم المعلومات عن الجهود المحددة التي بذلت لكفالة استفادة النساء اللائي يتحملن بمفردهن مسؤولية أسرهن من نظام التوزيع العام لإيصال الأغذية والسلع الأساسية.

لا يوجد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي ظرف فعلي يجعل الحالة الاقتصادية للمرأة أسوأ من الحالة الاقتصادية للرجل.

ونظرا للصعوبات الاقتصادية التي تشهدها البلاد في الفترة الأخيرة، يعاني النساء والرجال على حد سواء من عوائق تحول دون تمتعهم الكامل بحقوقهم القانونية. وصحيح أن النساء يتحملن النصيب الأكبر من العبء الأسري بحكم العرف التقليدي الذي يلقي عليهن مسؤولية الأعمال المترلية.

ومنذ السبعينات من القرن الماضي، وجهت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اهتمام الدولة والكثير من الموارد المالية لتحرير المرأة من عبء الأعمال المترلية المضنية الملقاة على عاتقها، معلنة ذلك إحدى مهام الثورة التقنية الثلاثية الأبعاد. وأصبحت المرأة تستعمل معدات المطبخ الكهربائية على نطاق واسع حتى في المناطق القروية من خلال بناء محطات كهربائية متوسطة أو صغيرة الحجم تتناسب مع احتياجاتها المحلية.

ومن جانب آخر، أبدت لجنة التنسيق الوطنية والمنظمات العامة، بما في ذلك الاتحاد النسائي ورابطة الشباب، همة في تنظيم أنشطة للتوعية من أجل تثقيف الرجال بحيث يتخلون عن أفكارهم العتيقة التي تمنعهم من الاعتناء بالأعمال المترلية وتركها للنساء فقط. وقامت لجان الشعب من جميع المستويات بتقديم الأغذية والسلع الأساسية للأسر التي تعيلها النساء وعرض فرص عمل مناسبة عليها وكفالة منافع أخرى تفضيلية لها.

المادة 3

5 - هل تعتزم لجنة التنسيق الوطنية المعنية بتنفيذ الاتفاقية، بوصفها المؤسسة الحكومية المسؤولة بصفة رئيسية عن تنفيذ الاتفاقية والنهوض بحقوق المرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اعتماد خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل المرأة تسهل تنفيذ الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين ؟ ويرجى تقديم معلومات مفصلة عن الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة التنسيق الوطنية حتى هذا التاريخ، إلى جانب إعداد التقرير ونشر الاتفاقية، وعن التدريب الذي حصلت عليه هذه الهيئة بشأن الاتفاقية.

وضعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخطط والأهداف المتصلة بالسياسات العامة الخاصة بحقوق المرأة في قطاعات مختلفة، بما في ذلك خطة لحماية صحة المرأة.

وتعتزم لجنة التنسيق الوطنية اعتماد خطة عمل وطنية للمرأة من خلال إدماج الخطط القطاعية. وقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عقب انضمامها إلى الاتفاقية في عام 2001، بتنظيم وتعزيز دور لجنة التنسيق الوطنية المعنية بتنفيذ أحكام الاتفاقية. وقد أجرت اللجنة في مستهل عملها دراسة شاملة عن الطريقة التي تجسدت بها اشتراطات الاتفاقية في التشريع الوطني وأوصت الهيئات التشريعية المختصة بتعديل قانون الأسرة وقانون الجنسية وقوانين أخرى بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية. ووضعت اللجنة نظاما للمراقبة والإعلام بشأن تنفيذ الاتفاقية من خلال التنسيق بين وزارة الصحة العامة ووزارة العمل وهيئات حكومية أخرى لها ارتباط وثيق بحقوق المرأة. ونتيجة لذلك، تحسنت نظرة مسؤولي المؤسسات الحكومية، لا سيما في قطاعات القانون والتعليم والصحة العامة، إلى المرأة وتعززت مسؤولياتهم.

و لم تتلق اللجنة أي تدريب دولي بشأن الاتفاقية باستثناء جولة دراسية إلى الفلبين في شباط/فبراير 2002. وترى اللجنة أنه من الضروري أن يتاح للمسؤولين مزيد من فرص التدريب الدولي بشأن الاتفاقية.

6 - يرجى، حسب المطلوب في إطار المادة 2 (ج) من الاتفاقية، بيان ما إذا كان يمكن للمرأة تقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوقهن في إطار إجراءات تقديم الشكاوى والعرائض المشار إليها في التقرير (الفقرات من 80 إلى 84). وينبغي أن تبين هذه المعلومات وتيرة لجوء المرأة إلى هذه الإجراءات وأي اتجاهات ملحوظة في مضمون تلك الشكاوى وكذا القرارت الصادرة بشأنها.

للمواطنين حرية تقديم الشكاوى بشأن انتهاكات لحقوقهم وجميع الظروف ميسرة لهم كي يقوموا بذلك. ولا توجد أي قيود مفروضة على النساء.

وتتعلق معظم مضامين الشكاوى بوجود نظرة غير مقبولة تجاه الشعب في أوساط مسؤولي مؤسسات الخدمات العامة والمعاملة البيروقراطية التي يلقاها الشعب من جانب مسؤولي الهيئات الحكومية وما إليها. وتندر الشكاوى المرتبطة بالتعدي على حقوق المرأة. وقد أشارت بعض النساء أمام المحاكم، في سعيهن للحصول على الطلاق، إلى سوء المعاملة من جانب أزواجهن. وفي هذه الحالات، كان الأزواج يعاقبون بموجب القانون أمام لجنة الإرشاد المعنية بكفالة الالتزام في الحياة بالقوانين الاشتراكية.

المادة 4

7 - يشير التقرير إلى استحداث تدابير مؤقتة خاصة من أجل كفالة تولي نسبة من النساء لمناصب إدارية في بعض القطاعات (انظر على سبيل المثال الفقرة 97). ويرجى توضيح ما إذا كان من المقرر اتخاذ تدابير مماثلة، منها استعمال نظام الحصص أو الحوافز، أو كانت تلك التدابير قائمة من أجل تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الهيئات الحكومية وهيئات الخدمة المدنية وغيرها من الهيئات العامة، مع مراعاة التوصية العامة رقم 25 التي قدمتها اللجنة بشأن الفقرة 1 من المادة 4 من الاتفاقية والتوصية العامة رقم 23 التي قدمتها اللجنة بشأن المرأة في الحياة العامة.

تفوق نسبة النساء بين مسؤولي الإدارة التنظيمية في قطاعات الصحة العامة والتجارة وتمريض الأطفال وتربيتهم 70 في المائة، وفي قطاعات التعليم والاتصالات والثقافة 34 في المائة، وفي قطاعات الصناعة والزراعة والتعمير 15 في المائة. ونسبة المسؤولات عالية في المناصب المتوسطة أو الأدنى، لكنها منخفضة نسبيا في مستوى ما فوق مدراء الإدارة في

الوزارات الحكومية. إذ تمثل المرأة حوالي 10 في المائة من المسؤولين في الوزارات الحكومية والهيئات المركزية.

ومن أجل زيادة نسبة النساء بين مسؤولي القطاع العام، حددت الدولة حصة تزيد على 30 في المائة بالنسبة للنساء في جميع القطاعات وأنشأت دور الحضانة ورياض الأطفال ومرافق للخدمات الطبية والتجارية في أماكن عمل النساء تلبية لاحتياجاتهن.

المادة 5

8 - يلاحظ التقرير أن التمييز القائم على أساس التصور القائم بشأن دونية المرأة وتفوق الرجل ما زال موجودا داخل الأسرة وفي مجال العمل لأسباب منها "العادات التي ولى زمانها" (الفقرتان 61 و 100) و "التحامل" (الفقرة 102). ويرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة من أجل مكافحة هذه القوالب النمطية ووصف التقدم المحرز في هذا الصدد.

لقد وُجد المجتمع الإقطاعي لما يزيد على 000 2 عام من تاريخ كوريا. وعلى غرار باقي البلدان، ترسخت في كوريا خلال الفترة الإقطاعية فكرة دونية المرأة وتفوق الرجل.

وعبر عملية الإصلاح الديمقراطي التي أعقبت التحرر، تم اجتثاث الأساس الاجتماعي والاقتصادي والقانوني لهذا التصور القديم، لكن ظل بعض الأشخاص يأتون تصرفات مختلفة تفضح وجود بقايا هذا التصور العتيق لديهم، وبينما تعمل الحكومة حثيثة على تنظيم الأنشطة التعليمية المناهضة لهذه الفكرة، اتخذت خطوات لكفالة المعاملة التفضيلية للمرأة بموجب القانون والسياسات العامة. واليوم، أصبح احترام المرأة في كافة مناحي الحياة اتجاه اجتماعي ومعيار أخلاقي.

العنف ضد المرأة

9 - لا يتضمن التقرير الأولي معلومات عن مدى انتشار العنف ضد النساء، لا سيما العنف المترلي. وقد أبلغ المقرر الخاص المعني بالعنف ضد النساء عن ادعاءات بتعرض النساء المحتجزات في السجون أو رهن الاستجواب لأساليب عدة من التعذيب. ووفق التوصية العامة رقم 19 التي قدمتها اللجنة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، يرجى تقديم معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة من أجل منع ومكافحة العنف ضد المرأة، ووضع التشريعات المتعلقة بجميع أشكال العنف ضد المرأة، وخدمات الدعم المتوافرة للمرأة التي

تتعرض للعنف والتدريب المقدم إلى أفراد الشرطة والمحامين والقضاة وعامة الجمهور من أجل التوعية بشأن العنف ضد المرأة.

يعامل جديا أي عمل من أعمال العنف يوجه ضد أحد الأشخاص على أنه جريمة وفقا للقانون الجنائي. وشهدت الفترة قيد الاستعراض بعضا من أعمال العنف المنزلي ارتكبها أزواج في حق زوجاتهم. وقد قامت أجهزة السلطة بتأديب أولئك الأزواج ، فيما أحيلت الحالات الجسيمة إلى لجنة الإرشاد المعنية بكفالة الالتزام في الحياة بالقوانين الاشتراكية، المنشأة في أجهزة السلطة كي تتعامل معها بحزم وتعاقب مرتكبيها. أما الادعاء ''بتعرض النساء المحتجزات في السجون أو رهن الاستجواب ... للتعذيب'' فهو أمر لا أساس له من الصحة.

فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس بها سجون وإنما مؤسسات للإصلاح عن طريق العمل. وبموجب قانون الإجراءات الجنائية، من اللازم أن يكون أحد المراقبين حاضرا عند استجواب أي امرأة، نظرا لخواصها النفسية. والرجال والنساء سواسية أمام القانون.

10 - يرجى تقديم معلومات عن عدد النساء اللائي يوجدن حاليا رهن الاحتجاز وفي السجون، وعن ظروفهن والموارد المخصصة لهن.

يحظر قانون الإجراءات الجنائية المعاملة غير المشروعة للأشخاص رهن الاحتجاز. وطبقا للمادتين 69 و 79 من القانون، يراقب المدعي العام، التحقيقات والاستجوابات الأولية، على نحو مستمر، لتصحيح أي نشاط غير مشروع. وتنص المادتان 162 و 177 على الإجراءات اللازم اتباعها عند تقديم الشخص الخاضع للاستجواب أو محامي الدفاع تظلما من المعاملة غير القانونية، وإجراءات تسوية المدعي العام لتلك الشكاوى. وباستثناء تقييد الحرية، تحتفظ النساء قيد الاحتجاز بحقوقهن الشخصية إلى أن تثبت إدانتهن. وتتولى مؤسسة الاحتجاز إعالتهن بنفس المستوى الذي كانت توفره لهن وحدة عملهن قبل الاحتجاز. وتتوافر للمحتجزات ضمانات تكفل لهن ظروف عيش تلائم خصائصهن الفيسيولوجية.

وليس بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي سجون، ما عدا مؤسسات الإصلاح عن طريق العمل. والمدانات اللائي حكم عليهن بالإصلاح عن طريق العمل يقمن بالأعمال التي يناسب كفاءتهن الفنية في مؤسسة الإصلاح عن طريق العمل. وتتوافر لدى تلك المؤسسات ورش لإنتاج الملابس والأحذية والحقائب والدراجات وآلات الخياطة واللوازم المعدنية، وغيرها، وملحق بها كذلك مناجم للمعادن أو الفحم أو محاجر. وتعمل النساء

المدانات في الورش التي تنتج سلعا مثل الألبسة والأحذية والحقائب. وتدفع لهن أجور حسب العمل الذي يقمن به.

وتخصم مصاريف الطعام والملبس والمتطلبات اليومية من دخولهن. وعندما يلتزمن بحسن السلوك داخل المؤسسة يمنحن جوائز وتخفض فترات الإصلاح المحكوم عليهن بها. وتشير البيانات إلى أنه في 5 آذار/مارس 2005 كان هناك سبع نساء قيد الاحتجاز الاحتياطي في انتظار المحاكمة وأربعون نزيلة في مؤسسات الإصلاح صدرت عليهن أحكام.

المادة 6

11 - بالرغم من أن التقرير يذكر أنه لم ترد أي تقارير عن الاتجار بالنساء "منذ سنوات عديدة" (الفقرة 105)، فإن المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة تشير إلى أن هناك تقارير عن الاتجار بالنساء والفتيات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببيعهن للصين كعرائس أو بغايا. لذا يرجى بيان التدابير القانونية والبرنامجية المتخذة للوقوف على حالات الاتجار بالنساء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنع هذا الاتجار ومكافحته، ومن ذلك على سبيل المثال أي مبادرات إقليمية أو ثنائية تم القيام بها مع البلدان المجاورة، وتوفير المعلومات عن المخاطر وتدابير الحماية، وتدريب موظفي الحدود، والملاحقة القضائية للمتجرين، ووضع تدابير لتأهيل الضحايا وإعادتهن بشكل آمن إلى بلدهن.

ولئن كان من غير المحتمل أن يجري بيع النساء والفتيات للصين كبغايا أو عرائس، فإن بعضا منهن ذهبن إلى المناطق الشمالية من الصين لقضاء حوائجهن الحياتية أو للتجارة، وجلبن معهن عند العودة بعض الأغراض التي اقتنينها. و لم تعاقبهن الدولة لارتباط أفعالهن بالصعوبات الظروف الاقتصادية الراهنة.

و لم تقدم أي بلاغات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن حالات اتجار بالنساء أو دعارة. وهذا ما جعل القانون الجنائي يخلو من أي نص يفرض عقوبة على الاتجار بالنساء أو الدعارة. وكانت هناك مقترحات بإدراج تلك الأحكام في القانون الجنائي على سبيل الوقاية. وقد درس الجهاز التشريعي تلك المقترحات بجدية. وقد أبلغ مؤخرا عن عمليات عبور حدودية غير منظمة بذريعة صعوبة الظروف الاقتصادية. وقد شدد مكتب الهجرة من المتطلبات القانونية وأبرم اتفاقات ثنائية مع البلدان المجاورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

12 - يرجى بيان ما إذا كانت هناك أي قضايا تم تقديمها إلى المحاكم بمقتضى المادة 153 أو 154 من القانون الجنائي، وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم معلومات عن هذه القضايا

يمكن أحيانا أن ترفع قضايا الاغتصاب بموجب المادة 153 من القانون الجنائي. لكن لم ترفع أية قضية تتعلق بممارسة رجل لعلاقات جنسية مع فتاة دون سن الخامسة عشرة أو بإرغام رجل لامرأة من مرؤوسيه على ممارسة الجنس معه رسميا أو بحكم واجب العمل.

إحصاءات قضايا الاغتصاب

الجريمة	السنة	
	2003	*2004*
الاغتصاب	2	1
الاغتصاب والقتل	2	2
الاغتصاب والسرقة	4	3

المادتان 7 و 8

13 - يرجى تقديم معلومات مستوفاة عن عدد النساء في كل مستويات الحكومة وفروعها، بما في ذلك الجمعية الشعبية العليا وهيئة رئاسة الجمعية الشعبية العليا والجمعيات الشعبية المحلية واللجان الشعبية المحلية (الفقرة 111) وكذا الاتجاهات في التمثيل السياسي للمرأة على مر الزمن (على سبيل المثال، خلال الخمس إلى العشر سنوات الماضية).

تمثل النساء 21.1 في المائة من النواب في الجمعية الشعبية العليا الحادية عشرة و 21.9 في المائة من نواب الجمعيات الشعبية المحلية. وتزيد نسبة النساء في هيئة رئاسة الجمعية الشعبية العليا والمديريات التابعة لها عن 30 في المائة. وقد زادت نسبة النساء في أجهزة السلطة بانتظام خلال السنوات العشر الماضية.

السنة	*النسبة المئوية*
1995	29.5
1998	31.1
2002	32.7
2004	32.9

14 - يذكر التقرير أنه تم اتخاذ العديد من التدابير لتمكين النساء من شغل مناصب المسؤولين الحكوميين والمشاركة بنشاط في الأنشطة السياسية والعامة (الفقرة 113). فعلاوة على التعليم المجاني الإلزامي الذي مدته 11 سنة، ما هي طبيعة ومدى توافر هذه التدابير؟ ويرجى كذلك الإشارة إلى ما تم إحرازه من تقدم نتيجة لهذه التدابير.

- تدابير تعليم المرأة

زادت نسبة النساء في الجامعات والكليات إلى ما يتراوح ما بين 35 و 40 في المائة.

- تدابير إعادة توجيه النساء في العمل

تنظم على نطاق واسع دورات لتجديد المعلومات تتراوح مدتها من شهر إلى ستة أشهر في جميع القطاعات، بما فيها العلوم والتعليم والصحة العامة. وهناك نظام للتعليم غير المتفرغ في المصانع والمزارع وقرى الصيادين على النحو التالي:

كليات المصانع	114
كليات المزارع	16
كلية مواقع الصيد	1
عدد الطالبات	ينيف على 20 000

- تدابير لتهيئة ظروف تكفل النشاط الاجتماعي للنساء والأطفال.

ويوجد بكل قرية أو مصنع أو ورشة دار للحضانة ورياض للأطفال خدمة لراحة المرأة العاملة.

المادة 10

15 - بالرغم من أن التقرير يذكر أن التمييز القائم على الأعراف والتقاليد ضد المرأة في مجال التعليم "قد طواه النسيان" منذ وقت طويل (الفقرة 152)، فإن هناك إشارات عدة في ثنايا التقرير إلى تفشي هذا اللون من التمييز ضد المرأة. ويرجى بيان التدابير المتخذة لمكافحة التنميط على أساس نوع الجنس من خلال النظام التعليمي، ومن خلال توفير الإرشاد الوظيفي والمهني والترويج للنماذج النسائية الجديرة بالاقتداء في الوظائف غير التقليدية وتشجيع النساء على مواصلة تعليمهن في برامج ما بعد التعليم الثانوي.

لا يوجد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الواقع أي تمييز ضد النساء في التعليم. ومع أن بعض الأسر والقطاعات الاجتماعية قد تكون لها فكرتها البالية بخصوص عدم احترام المرأة، فإن ذلك البتة لا مجال له في قطاع التعليم، لأن الحكومة قد أولت أهمية قصوى للتعليم من أجل بناء مجتمع متحضر، وجعلت للتعليم دورا رياديا في التنمية الاجتماعية العامة. وقد طبقت جميع الأنظمة القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في قطاع التعليم قبل أي قطاع آخر، وتلاشي الجهل بالمرأة في أوساط الجيل الجديد بفضل النظام التعليمي المختلط منذ الروضة وحتى الجامعة. ولا تميز المؤسسات التعليمية في مناهجها ضد النساء في ما عدا قصر دروس فيسيولوجيا المرأة والصحة الإنجابية على الطالبات في الفترة الأخيرة من التعليم الثانوي. ولا يعزى اختلال التوازن العددي بين الذكور والإناث في مؤسسات التعليم المهني المتخصص لأي تمييز من جانب الدولة، بل إلى الطلب الشخصي للطالبات حسب رغباتهن ومواهبهن وأذواقهن وخصائصهن.

وكان بعض الآباء في الماضي لا يريدون لبناتهم أن يلتحقوا بالجامعات أو الكليات متعللين بأن ''الجامعة ليست مناسبة للإناث''. لكنهم أصبحوا اليوم مقتنعين بأن المرأة ليست بحاجة للتعليم العالي من أجل أنشطتها الاجتماعية فحسب، بل أيضا من أجل إدارة الأسرة وتربية الأطفال. ولهذا زاد عدد طلبات الالتحاق بالجامعات أو الكليات في أوساط الإناث خلال السنوات الأخيرة. ولا تخفض الدولة حصصا للإناث لأن القبول بالتعليم الجامعي رهن بالقدرات الشخصية وحدها، لكن الأولوية تعطى للفتاة عند تساوي المؤهلات.

16 - يرجى تقديم إحصاءات مستوفاة عن معدلات قيد النساء والفتيات بالمدارس وإتمامهن لمختلف مستويات التعليم. وعلى وجه التحديد، يرجى تقديم معلومات عن توافر المدارس وإمكانية الالتحاق بها، وكذلك معدلات قيد الفتيات بالمدارس في المجتمعات المحلية الريفية والنائية.

لقد أنشئ نظام التعليم الإلزامي لمدة 11 سنة منذ فترة طويلة. والتعليم بجميع مستوياته مجاني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي إطار نظام التعليم قبل المدرسي الإلزامي، تلتحق الفتيات ما بين الخامسة والسادسة من العمر برياض الأطفال بنسبة 100 في المائة ويستمر ذلك التعليم لمدة سنتين، ينتقل التلاميذ بعدها إلى التعليم الابتدائي والثانوي.

وبلغ عدد رياض الأطفال في نيسان/أبريل 2005 ما مجموعه 120 14 روضة بها 000 35 من البنات. والسن الدنيا للالتحاق بالمدرسة الابتدائية هي 6 أعوام، فيما بلغت نسبة القيد في المدارس 99.6 في المائة. وبلغ عدد المدارس الابتدائية 856 4 مدرسة بها 000 834 تلميذة. وبلغت نسبة القيد في المدارس الثانوية بين خريجي المرحلة الابتدائية

100 في المائة، وبلغ عدد التلميذات في المدارس الثانوية 000 093 1. ووصلت نسبة إتمام التعليم الإلزامي، ومدته 11 سنة، 100 في المائة. أما التلميذات القليلات اللائي اضطررن إلى الانقطاع عن الدرس و لم يتخرجن في الوقت المحدد بسبب المرض أو نتيجة لأسباب أخرى، فقد واصلن تعليمهن بعد ذلك بسنة واحدة أو نحو ذلك من أجل إتمام دراستهن. وبلغ معدل القيد في المعاهد المهنية بين خريجي المدارس الثانوية نسبة 100 في المائة، باستثناء الذين واصلوا تعليمهم العالي أو انخرطوا في صفوف الجيش. وقد بلغت نسبة الذين واصلوا تعليمهم العالي من بين خريجي المدارس الثانوية زهاء 35 في المائة. وكانت نسبة الفتيات حوالي 50 في المائة في المرحلتين الابتدائية والثانوية وتراوحت نسبتهن ما بين 25 و 30 في المائة في الجامعات. وتعود النسبة الأخيرة إلى رغبة العديد من الفتيات من الالتحاق بالكليات لدراسة التجارة أو الخدمات أو الإحصاء، عوضا عن الالتحاق بالجامعات التي تمتد الدراسة فيها لسنوات عديدة.

ومن بين ما مجموعه 800 4 فتاة شاركن من أنحاء مختلفة من البلاد في الاستقصاء المتعلق بظروف التغذية الذي أجري بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر 2004، بلغت نسبة خريجات المدارس الثانوية 75.9 في المائة وخريجات الجامعات أو الكليات 24.1 في المائة.

وتوجد مدارس في كل مكان يوجد به أطفال سعيا لتوفير ما يلزم من خدمات التعليم الإلزامي، الذي يمتد لفترة 11 عاما. وتوجد روضة للأطفال ومدرسة حتى على أي جزيرة معزولة تقتصر خدماتها على توفير منارة لهداية السفن أو في أي منطقة جبلية نائية لا يزيد عدد الأطفال فيها عن طفلين أو ثلاثة. وهناك أيضا مدارس ابتدائية وثانوية للأيتام، مما يعني أنه لا توجد ظروف قد تحول دون التحاق الفتيات بالمدارس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المادة 11

17 - وينص قانون المساواة بين الجنسين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن للنساء حقوقا مساوية للرجال في العمل (المادة 3) وفي كل مجالات الحياة الاقتصادية (المادة 1). ويرجى بيان ما إذا كان يوجد قطاع غير نظامي وطريقة عمله ومستوى مشاركة المرأة في هذا القطاع. ويرجى كذلك وصف أي تدابير من المزمع القيام بها أو قائمة بالفعل لضمان إمكانية التحاق المرأة على قدم المساواة مع الرجل بالمهن المختلفة وتشجيعها على السعي للعمل في القطاعات غير التقليدية.

ليس هناك تشريع أو سياسة لتقييد عمل النساء في أي من القطاعات. بيد أن الواقع يدل على أن النساء يعملن بعدد أكبر نسبيا في ميادين مثل الخدمات التجارية والتعليم والصحة العامة والصناعات الخفيفة وبأعداد أقل في مناجم المعادن أو الفحم. ويرجع ذلك إلى أن النساء يلتمسن الوظائف المناسبة لتكوينهن وقدراتهن.

وقد اتخذت إجراءات لتشجيع عمل أعداد أكبر من النساء في القطاعات التي يعمل بها نساء أقل. ومن هذه الإجراءات أتمتة وتحديث الأعمال الشاقة. فبفضل إدخال العمل بالحاسوب وجهود التحديث، أصبحت هناك أعداد متزايدة من النساء يعملن حتى في الصناعة التعدينية. ولا يوجد هناك أي قطاع غير نظامي بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

نسبة الإناث في مختلف القطاعات

القطاع	*النسبة المئوية*
الصناعة	53
الزراعة	49
البناء	24
النقل	29
المسح الجيولوجي	24
الاتصالات السلكية واللاسلكية	29
إدارة الأراضي والبيئة	39
إدارة المدن	39
التعليم	60
الثقافة	60
الصحة العامة	60
التجارة	68
إدارة الأغذية	68

18 - يرجى تفسير العملية التي من خلالها "تلحق الدولة خريجات المدارس المختلفة بالأعمال اللائي يخترنها"

نظرا لما يجرى من تعزيز احتياطي العمالة من أجل تلبية احتياجات القوة العاملة على نحو مخطط له عملا بأحكام المادة 29 من قانون العمل، فليست هناك أية مشكلة في إلحاق خريجات الكليات والجامعات بالوظائف المناسبة لهن. أما المشكلة التي تبرز فهي كيف يمكن

توفير وظائف تتماشى مع رغبات الخريجات اللاتي يلتمسن العمل بعد إتمامهن للتعليم الإلزامي الذي يمتد لفترة 11 سنة.

وتجري مؤسسات إدارة العمل مقابلات لخريجات المدارس الثانوية تستكشف فيها رغباتهن وخصائصهن وأذواقهن ومهاراتهن التقنية لتقديمهن للوظائف المناسبة. وفي حالة استكفاء المؤسسة أو الشركة أو المهنة التي وقع عليها اختيارهن، يعملن مؤقتا في أماكن أخرى حتى تظهر شواغر جديدة. ويبت في التوظيف جهاز إدارة العمل أو المؤسسة أو الشركة أو المنظمة المعنية حسب الرغبة الشخصية المعبر عنها. ويرجع الأمر في قبول القرار إلى الشخص المعني.

ويمكن للمواطن، رجلا كان أم امرأة، أن يرفع شكوى أو التماسا إلى أجهزة السلطة الشعبية على كافة مستوياتها وإلى المؤسسة أو الشركة المعنية إذا كان القرار المتعلق بالتوظيف غير قانوني أو غير مقبول. وعند رفع شكوى أو التماس، تقوم المؤسسة التي تلقتها بتسجيلها والانتقال إلى عين المكان لتتحدث مع الشاكي والمشتكى منه والتحقيق في الوقائع واتخاذ التدابير اللازمة.

19 - يذكر التقرير أن المرتبات تحدد وفقا لطائفة من العوامل، من بينها المهارات التقنية وكثافة العمل وظروف العمل (الفقرة 162). وبالنظر إلى أن النساء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوظفن تقليديا في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والتجارة والصناعة الخفيفة، يرجى تقديم معلومات تفصيلية مصنفة حسب نوع الجنس عن مرتبات العاملين في القطاعات المختلفة من سوق العمل والإشارة إلى ما إذا كان هناك فرق بحكم الواقع بين مرتبات النساء والرجال.

هناك مبدأ ثابت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يقضي بمنح أجر متساو للعمل المتساوي دونما اعتبار للجنس أو السن أو القومية.

وتنص المادة 70 من الدستور على أن يعمل المواطنين حسب قدراتهم ويمنحون أجرا يتناسب مع كمية ونوعية عملهم. وينص قانون العمل أيضا على مبادئ ونظام الأجر المتساوي للعمل المتساوي دونما اعتبار للجنس أو السن أو القومية؛ ودفع المرتبات وفقا للجدول المعتمد والمعايير المحددة وتحديد قواعد العمل المقبول، وغير ذلك.

ويحدد نظام جدول الرواتب فوارق بين المرتبات حسب فئة الوظيفة وتصنيفها والمهارات التقنية المرتبطة بها والمهام المنوطة بها وظروف العمل، وغير ذلك، مما يعني أن نوع الجنس لا دخل له مطلقا بهذا الأمر. والمبدأ الذي تقوم على أساسه فكرة المرتب هو التعويض عن الطاقة البدنية والذهنية المنفقة في العمل وضمان حياة الشخص، ولا يتغير هذا المبدأ

عندما يكون العامل امرأة. والنساء العاملات في المهن الشاقة التي تتطلب مزيدا من الطاقة يمنحن أجورا أعلى ممن يعملن في قطاعي الصناعات الخفيفة أو الخدمات. وإضافة إلى المرتب الأساسي الذي يحدده نظام جدول المرتبات، تمنح النساء علاوات تكميلية مثل الأجر الإضافي والجوائز والمكافآت وغيرها دونما تمييز.

والحد الأدنى الحالي للمرتبات للأجر هو 200 2 ون، ومتوسط المرتبات هو 000 5 ون، أما المستوى المرتفع من المرتبات فهو 000 8 ون. يكفي الحد الأدنى للمرتبات، البالغ 200 2 ون، لاقتناء المواد الأساسية والأغذية التكميلية والاحتياجات اليومية، وتوفير ما بين 800 و 900 ون. وعملت مؤخرا بعض شركات المحاسبة على دفع رواتب أعلى بكثير لموظفيها حسب إيراداتها.

20 - يرجى تقديم معلومات إحصائية مصنفة حسب الجنس عن المشاركة في القوة العاملة وعن مجالات العمل ومستويات الوظائف بما في ذلك العمل بعض الوقت والعمل المؤقت وغيره من الوظائف التعاقدية غير الدائمة.

(الوحدة: 000 1)

السنة	الجنس	الصناعة	الزراعة	البناء والمسح الجيولوجي	النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية	التجارة والمشتريات	التعليم والثقافة والصحة	إدارة الأراضي وإدارة المدن
2003	ذكور	1 965	1 644	340	274	152	347	153
	إناث	2 146	1 672	105	111	363	514	107
2004	ذكور	1 979	1 701	352	296	159	355	161
	إناث	2 206	1 687	107	117	371	527	112

المادة 12

21 - يرجى تقديم معلومات عن معدلات وفيات الأمهات في فترة النفاس ووفيات الرضع واعتلالهم، بما في ذلك الاتجاهات السائدة على مر الزمن والاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية.

في عام 2002، كان عدد الوفيات النفاسية 103 لكل 000 100 من المواليد الأحياء، وعدد الوفيات من الرضع 23.5 لكل 000 1 مولود حي. وبلغ معدل الوفيات في المتوسط 9.3 لكل 000 1 مولود، حيث بلغ 9.7 في المدن و 8.9 في الأرياف،

و 9.4 بين الذكور مقابل 9.2 بين الإناث. وبلغ عدد حالات الاعتلال من السل 220 وحالات الاعتلال من الملاريا 243 لكل 000 100 مولود.

22 - رغم ما بذل من جهود للتصدي للفوارق الكمية والنوعية في الرعاية الطبية بين المجتمعات النائية والمجتمعات الموجودة في المراكز الحضرية والمناطق السهلية، يشير التقرير إلى أنه ما زالت هناك صعوبات في زيادة أفرقة الخدمة المتنقلة وكفالة الخدمات المتنقلة لتوفير الرعاية الصحية الروتينية مثل الكشف عن الأمراض وتشخيصها وعلاجها (الفقرة 189). ويرجى وصف التدابير الإضافية المقرر اتخاذها أو القائمة لكفالة توافر خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك الرعاية المتعلقة بأمراض النساء والتوليد المقدمة للمرأة وأي برامج تحفيزية أخرى وضعت لتشجيع العاملين الطبيين المؤهلين على زيارة المجتمعات النائية أو إقامة العيادات الطبية فيها.

- سعيا إلى تحسين الرعاية الصحية الأولية، اتخذت الحكومة تدابير من قبيل:

- اعتماد نظام طبيب الأسرة.

في إطار هذا النظام، يتولى طبيب العمل الوقائي والعلاجي بالنسبة لعدد معين من الأسر. ويبلغ حاليا متوسط عدد الأسر التي يشرف عليها كل طبيب 134 أسرة. وسيتناقص العدد تدريجيا مع تزايد عدد الأطباء.

- وضع النظام الصحي للمقاطعة القائم على الرعاية الصحية الأولية.

في إطار هذا النظام، تدرج جميع المؤسسات الطبية الموجودة ضمن نطاق أي مقاطعة أو منطقة في إطار خدمات الرعاية الصحية الأولية بحيث تشكل المقاطعة في المناطق الحضرية والمنطقة في المناطق الريفية الوحدة الأساسية وتوفر الرعاية الصحية لجميع السكان ضمن المقاطعة، وذلك من خلال زيادة الاستقلال على المستوى الإقليمي وأخذ زمام المبادرة تحت توجيه مركزي موحد. ويشمل النظام مستشفيات المقاطعات أو المناطق، ومستوصفات القرية والمستشفيات أو المستوصفات الشعبية للوحدات الريفية، ومركز الصحة العامة ومكافحة الأوبئة ومركز الإمداد بالأدوية في المقاطعة أو المنطقة. ويتراوح عدد السكان المشمولين بالنظام الصحي للمقاطعة بين 000 50 و 000 100 نسمة في المتوسط تقريبا.

- إشراك السكان على نطاق واسع في تخطيط الرعاية الصحية الأولية وتنظيمها وإدارتها ومراقبتها.

يجتمع بانتظام النواب في الجمعية الشعبية للمنطقة (أو المقاطعة) وموظفو المنظمات العامة والمؤسسات الصحية للمنطقة (أو المقاطعة) والوحدات الريفية (أو القرى)، بهدف مناقشة مسائل تخطيط الرعاية الصحية الأولية وتنظيمها وإدارتها ومراقبتها. وينظم السكان الحملات الرامية إلى إيجاد قرى خالية من الأمراض، ويضطلعون بدور فعال في العمل الهادف إلى تطوير الرعاية الصحية الأولية. وتمثل الحملة نشاطا جماعيا للوقاية من الأمراض تشكل الوحدة الريفية (أو القرية) نواته.

- ترعى الدولة صحة الأم بروح من المسؤولية من خلال:

• تعزيز دور إدارات التوليد وطب النساء.

اتخذت تدابير لتحسين المرافق وإدارة المستشفى المركزي للتوليد في بيونغ يانغ ومستشفيات التوليد على مستوى المحافظات أو البلديات وإدارة التوليد وطب النساء في المستشفيات. وتوجه عناية خاصة إلى تأثيث قسم التوليد وطب النساء وغرفة الولادة في المستشفيات والمستوصفات الريفية بحيث يتسنى تقديم المساعدة في الولادة داخل المستشفيات لجميع النساء الريفيات كذلك. وفي الوقت الراهن يحصل جميع النساء تقريبا على المساعدة في الولادة في المستشفيات على أيدي أخصائيين طبيين مؤهلين. وفي عام 2000، بلغت نسبة النساء اللاتي ساعدهن في الولادة أخصائيون طبيون مؤهلون 98.3 في المائة في المدن و 94.7 في المائة في الأرياف.

• كفالة تسجيل النساء الحوامل والنساء اللواتي في فترة المخاض وتقديم الرعاية لهن باستمرار.

تسجل كل امرأة حامل في غضون ثلاثة أشهر وتُجرى معها مقابلة وتفحص بصورة إلزامية من 18 إلى 22 مرة خلال كامل فترة ما قبل الوضع وما بعده، وتقدم لها الخدمة الطبية كلما لزم الأمر.

• منح الأمهات إجازة أمومة لمدة 150 يوما.

23 - في ضوء انتشار المجاعة والكوارث الطبيعية التي أصابت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أواسط التسعينات، يرجى تقديم لمحة موجزة عن توافر الطعام والتغذية المناسبين لمكافحة سوء التغذية الذي عانت منه النساء والأطفال تبعا لذلك.

لم تتحسن الحالة الغذائية بعد ومن ثم فما زال معدل سوء التغذية مرتفعا. وليس لدى الدولة ما يكفي من الموارد الغذائية، غير أنها تكفل إمداد جميع الأسر المعيشية بحصص التموين بصورة منصفة. ولهذا السبب ليس هناك سكان يتضورون جوعا.

واستنادا إلى البيانات المتعلقة بالمخزون الغذائي للأسر، التي جمعها المكتب المركـــزي للإحصاءات، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف، خلال دراسة استقصـــائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وُجد أن 99.5 في المائة من الأسر المعيشية التي شملتها الدراسة تتوافـــر لديها النشويـــات، و 69.5 في المائة تملك الفاصوليا و 49.6 في المائـــة لـــديها اللحم أو البيض أو السمك، و 97.8 في المائة لديها الخضروات، و 25.5 في المائة لـــديها الفواكه و 5.5 في المائة لديها الأغذيـــة المقدمـــة من برنامج الأغذية العـــالمي. والأغذيـــة الأساسية المخزنة هي الذرة (43.2 في المائة)، والأرز (35.1 في المائة) والقمح (10.4 في المائة) والبطاطس (9 في المائة). وتبين من الدراسة الاستقصائية الوطنية عن الحالة التغذوية أن معدل سوء التغذية بيـــن الأطفال ممن هم دون السابعة من العمر بلغ 15.6 في المائة في عام 1997، و 10.4 في المائة في عام 2000، و 7.5 في المائة في عام 2004، وأن معـــدل سوء التغذية بالنسبة لعامة السكان بلغ 16.8 في المائة في عام 1998، و 8.1 في المائة في عام 2000، و 6.2 في المائة في عام 2004.

24 - يرجى تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن وجود برامج للتثقيف في مجال الصـــحة الإنجابية والجنسية، بما في ذلك المواضيع التي تشملها، وتوافرها للفئات الشديدة التعرض للخطر من قبيل المراهقات والنساء غير المتزوجات اللواتي قد لا يتاح لهـــن التثقيـــف في مجال الصحة الإنجابية والجنسية.

تهدف سياسية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال الصـــحة الإنجابيـــة إلى مـــا يـــلـــي:

- النهوض بتثقيف المرأة في الأمور الصحية
- تعزيز سلامـــــة المرأة
- تخفيض معدل الاعتلال والوفيات في صفوف الأمهات
- كفالة حياة جنسية سليمة وعدد معقول من الأطفال حسب رغبة الزوجين

ولم تعتمد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنظيم الأسرة لضبط معدلات النسل. وهناك حالات يلزم فيها إنهـــاء الحمل من أجل صحة الأم.

ويجري نشر المعارف المتعلقة بالصحة الإنجابية من خلال التعليم النظـــامي والتربيـــة الأسرية والتربية الاجتماعية. وتُدرِّس المدارس الثانوية في مادة ''الصحـــة العامـــة'' تشريح جسم الإنسان ووظائف أعضائه والمعارف العامة للوقاية من الأمراض، وتتلقى التلميـــذات،

من المستوى الثالث إلى المستوى السادس، نحو 20 محاضرة في السنة في فسيولوجيا المرأة والفطرة السليمة للمرأة.

وتتولى دار نشر الصحة العامة تحت إشراف وزارة الصحة العامة ودور الدعاية على مستوى المحافظات ومستشفيات المدن أو المناطق ومراكز الصحة العامة ومكافحة الأوبئة نشر المعارف في مجال الصحة العامة للمرأة في صفوف النساء بواسطة موظفين متفرغين للدعاية في مجال حفظ الصحة. ويقوم أطباء الأسرة وأخصائيو التوليد وطب النساء بانتظام بإجراء مقابلات مع النساء في مقاطعاتهم بشأن فسيولوجيا المرأة والرعاية الصحية، بما في ذلك الحياة الجنسية المأمونة والحمل والوضع ورعاية الأمهات بعد الوضع.

ويدير الاتحاد النسائي مدرسة للأمهات لنشر المعرفة المتعلقة بحياة الأسرة والصحة العامة للمرأة. وتقوم مؤسسات النشر والإذاعة بنشر وتوزيع كتب عن رعاية صحة المرأة من قبيل الكتاب المتعلق بالمعارف الطبية للأسرة أو الفطرة السليمة للمرأة ونشر المعارف العامة الموجهة إلى النساء عن طريق التلفزيون والإذاعة. وتساهم هذه التدابير في الصحة الإنجابية من خلال الوقاية من الإجهاض غير الشرعي والحمل قبل الأوان.

25 - جاء في التقرير أنه "حتى الآن لم يُبلغ عن أي حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)" (الفقرة 196). ويرجى بيان ما إذا كانت هناك حالات إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب تم الإبلاغ عنها منذ تقديم التقرير، ويرجى أيضا تقديم معلومات مستكملة عن التدابير الوقائية المتخذة.

قضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأساس الاجتماعي لتفشي وانتقال الإيدز وذلك بتعزيز التثقيف في مجال الآداب والأخلاق المتصلة بالعلاقات الجنسية المأمونة. ولم تظهر أي إصابة بالإيدز حتى الآن ولا تشكل الأمراض التناسلية مبعث قلق إذ ليس هناك علاقات جنسية غير أخلاقية ولا دعارة. غير أنه نظرا للحقائق المتعلقة بانتشار الإيدز والأمراض التناسلية في العالم، تعزز الحكومة الحجر على المسافرين إلى الخارج والمهاجرين وتنشر المؤسسات الصحية المعارف الخاصة بالوقاية من المرض. وتعلم المؤسسات التعليمية النظامية الشباب طرق انتقال داء الإيدز والأمراض التناسلية وعواقبها المميتة وتدابير الوقاية منها حتى يتحلوا بمستوى عال من اليقظة وحسن العناية بصحتهم.

وتنص المادة 3 من القانون المتعلق بالوقاية من الأوبئة على أن تولي الدولة عناية كبيرة لكشف وعزل مصدر الوباء والقيام في الحين بمنع تفشي المرض الوبائي وانتقاله. وبموجب هذا الحكم، أنشأت مؤسسات الوقاية من الأوبئة والمؤسسات الأخرى المعنية نظام

استقصاء الأوبئة والفحص الطبي والكشف عن الأشخاص المصابين للسيطرة على المرضى بالوباء ومعاشريهم والأشخاص المصابين. وتقوم المؤسسات والشركات والمنظمات والمواطنون بإبلاغ الهيئة المختصة بمصدر الوباء المكتشف والأشخاص المشتبه بإصابتهم بهذا المرض، وتسجل الهيئة التي تلقت البلاغ هؤلاء الأشخاص وتتخذ التدابير العلاجية تجاههم.

وتنظم الحكومة لجنة مكافحة الأوبئة في حالات الطوارئ وفقا للحالة الوبائية وتتخذ التدابير الضرورية. وتقوم مؤسسات الوقاية من الأوبئة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بعزل المرضى الذين يكشف عنهم في مستشفى أو في جناح الأوبئة في الوقت المناسب. ولم يتخذ أي تدبير طارئ لمكافحة وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيث لم يظهر هذا الداء حتى الآن.

المادة 13

26 - يذكر التقرير أنه "لا يستثنى أحد من المستحقات التي تقدمها الدولة أو من الرعاية العامة" (الفقرة 201). ولكن لم تقدم أية معلومات عن توافر المستحقات المتعلقة بالمعاش التقاعدي أو التقاعد. فما هو مدى توافر هذه المستحقات للمرأة؟

في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، تتمتع المرأة بحق الحصول على معاش تقاعدي أو مستحقات التقاعد دون أي تمييز.

ويتراوح المعاش التقاعدي للشيخوخة ما بين 100 و 40 في المائة من آخر مرتب قبل التقاعد. وسن التقاعد هو 60 عاما للرجل و 55 للمرأة. ولا يشترط للحصول على المعاش التقاعدي بسبب الشيخوخة إلا أن تكون المرأة قد أمضت في الوظيفة فترة 25 سنة والرجل 30 سنة على الأقل.

وفي حالة فقد القدرة مؤقتا على العمل، أو في حالة التغيب عن العمل لأسباب قاهرة، تقدم إعانة مالية مؤقتة. وتختلف هذه الإعانة المالية في مبلغها باختلاف المرتب الذي يتقاضاه كل شخص. وتتراوح الإعانة المالية المؤقتة ما بين 50 و 30 في المائة من المرتب استنادا إلى مدة الخدمة، والمؤهلات، والإنجازات، وأسباب الإعاقة المؤقتة ومداها. وتقدم الإعانة المالية المؤقتة لفترة تقل عن 6 أشهر ويتبعها بعد ذلك المعاش التقاعدي للعجز في إطار نظام الضمان الاجتماعي الحكومي. والمعاش التقاعدي للعجز يعطى بصرف النظر عن مدة الخدمة إذا كان سبب العجز متصلا بالوظيفة. لكنه يعطى استنادا إلى مدة محددة للخدمة إذا كان سبب العجز لا علاقة له بالوظيفة. وبقدر ما تكون درجة العجز جسيمة، بقدر ما يكون معدل مبلغ المعاش التقاعدي كبيرا.

وعلى العموم، يعطى للشخص الذي يتقاعد مرتب 3 أشهر. ولا وجود للتفرقة على أساس الجنس في إعطاء المعاش التقاعدي أو المستحقات التقاعدية.

المادة 14

27 - يذكر التقرير أن الفجوة بين المرأة الحضرية والمرأة الريفية "ناتجة عن التخلف التقني والثقافي الراهن للريف... وعن [ظروفه] الجغرافية" (الفقرة 208). وتبعا لذلك، يشير التقرير إلى أن الحكومة تعمل على تحسين الظروف المعيشية للنساء في المناطق الريفية "إلى مستوى الظروف المعيشية للنساء في المناطق الحضرية" من خلال بناء مساكن حديثة، وإمداد الكهرباء، والنظافة الصحية والخدمات المائية وخدمات الحافلات (الفقرة 221). ونرجو إعطاء تفاصيل عن مستويات الفقر التي تعيش فيها المرأة الريفية، وعن تقدم هذه الجهود.

كانت الأمية والجهل والتخلف الموروث منذ قرون والفقر كلها تضرب بجذورها في المناطق الريفية قبل تحرير البلد.

ولكن بفضل الإصلاح الديمقراطي والبناء الاشتراكي في مراحل مختلفة، تغير شكل الريف تغيرا جذريا بعد التحرير. وفوق كل ذلك، بات السكان الريفيون متحضرين. وبإدخال نظام التعليم المجاني الإلزامي في المناطق الريفية كما في المدن على حد سواء، تم تثقيف السكان الريفيين بمن فيهم النساء في العلوم والمعارف الحديثة. وأدت السياسة الحكومية المتعلقة بالثورة التقنية الريفية إلى تعزيز الأساس المادي والتقني للإنتاج الزراعي. وتُستخدم الآلات الزراعية الحديثة على نطاق واسع في الزراعة وتربية المواشي، وبات النساء كالرجال مهندسات ومتخصصات في الشؤون التقنية وعاملات من ذوي المهارة. وفي إطار طلب المزارعين الشديد على الحياة الثقافية، تم إدخال أجهزة التليفزيون والفيديو وآلات التسجيل والحواسيب وغير ذلك من توابع الحياة الثقافية كوسائل للنهوض بحياة المرأة الريفية.

لكن المرأة الريفية لم تبلغ بعد مستوى المرأة الحضرية في حياتها، وهي ما تزال ترزح تحت أعباء العمل البدني. ونسبة النساء مساوية تقريبا لنسبة عدد الرجال في القوة العاملة في الزراعة وتربية المواشي وصناعة الحرير (49 في المائة من السكان الريفيين).

ومؤخرا ألحقت الفيضانات والأمواج المدِّية والجفاف ضررا جسيما بالصناعة الزراعية. ومع انخفاض حدة الصعوبات التي وقعت في النصف الثاني من التسعينات، وعودة الاقتصاد إلى حالته الطبيعية، فإن حياة المرأة الريفية قد أخذت بالتحسن.

28 - تنص لائحة التأمين الاجتماعي الحكومي والضمان الاجتماعي الحكومي على توفير المستحقات للمرأة الريفية الموظفة في أية مؤسسة حكومية. فما هي مستحقات التأمين الاجتماعي المتوافرة للمرأة الريفية غير الموظفة في مؤسسة أو مشروع عام؟

للمرأة الريفية غير الموظفة الحق في مستحقات التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي. وتوزع المستحقات بواسطة المزرعة التعاونية في المنطقة السكنية المعنية. وتقوم المزرعة نفسها بتوفير الموارد المالية المطلوبة. وتقوم هذه الموارد على أساس الأقساط التي يدفعها المزارعون من حصتهم في الحسابات والمداخيل السنوية الموزعة، ويجري سد العجز بواسطة المبالغ العامة المتراكمة للمزرعة. وحساب المستحقات يُقدَّر ويُطبَّق بصورة مختلفة في كل مزرعة. ويجري تقدير مستحقات التأمين الاجتماعي في شكل معدل وسطي لنقاط العمل وتدفع عينا بنهاية السنة.

المادتان 15 و 16

29 - يشير التقرير إلى وجود قيود على السفر إلى مناطق تتصل بأمن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ويذكر التقرير أيضا أن السفر من البلد وإليه، رهن بقانون الهجرة ولائحة جوازات السفر والتأشيرات (الفقرة 232) فنرجو التفضل بإيضاح ما إذا كان يمكن للمرأة الحصول على جواز سفر أو أمر من أوامر تنظيم السفر وأن تسافر بحرية داخل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإلى خارجها دون الحصول على إذن مسبق من زوجها أو ذكر آخر من أقاربها وما إذا كان هناك أية عقبات قانونية تكبح قدرة المرأة على السفر.

تنص المادة 75 من الدستور على أن يكون ''للمواطنين حرية الإقامة والسفر''. وهذا النص يطبق على النساء تطبيقا حرفيا كذلك. فالمرأة حرة في السفر داخل البلد وإلى خارجه رهنا فقط بالإجراءات الشكلية اللازمة. والمرأة مساوية للرجل، فلا تمييز ضدها ولا قيود مفروضة عليها في الحصول على جوازات السفر أو السماح لها بالسفر. وليس ثمة شرط قانوني بالحصول على إذن الزوج أو قريب من الذكور لسفر المرأة. وليس ثمة قيود قانونية على هذا السفر.

30 - وفقا للمادة 8 من قانون المساواة بين الجنسين "تتساوى المرأة مع الرجل ... في وراثة الأراضي أو الممتلكات وفي أن يكون لها نصيب منها عند الطلاق" (الفقرة 74 من المادة 8). ويذكر التقرير أيضا أنه عندما لا يتمكن الفرقاء من التوصل إلى اتفاق بشأن قسمة الممتلكات لدى حل الزواج، فإن المحاكم تبتُّ في المسألة. نرجو التفضل بإيضاح ما إذا كان قد أُجري تحليل شامل لقرارات المحاكم لتبين مدى منح المرأة نصيبا متساويا مع الرجل في الممتلكات في قضايا الطلاق التي قضت فيها المحاكم.

أجرى جهاز السلطة الشعبية المشرفة على إنفاذ القانون تحليلا شاملا لأحكام المحاكم في قضايا الطلاق. وجميع الأحكام تقريبا تتضمن تقاسم الممتلكات. والمبدأ السائد هو أن الممتلكات التي كان يمتلكها إفراديا كل من الزوجين قبل الزواج تعود إلى المالك أما الممتلكات التي تُكتسب خلال الزواج فيخضع التصرف فيها للاتفاق. ولكن إذا طلب طرف قسمة الممتلكات حسب القانون، فإن المحكمة تتدخل بقرار تصدره أو بحكم. ولا يكون نصيب المرأة أقل من نصيب الرجل لمجرد أنها امرأة. والمرأة التي لديها أطفال صغار تُعطَى نصيبا أكبر من الممتلكات لإعالة الأولاد.

31 - يرجى شرح معنى وغرض الأفضلية الممنوحة للطفل والمرأة في قضايا نفقة الأطفال أمام المحاكم وظروف تطبيق حق الأفضلية هذا (الفقرة 231).

توجد قضايا تشترك فيها المرأة في إطار دعاوى جنائية أو مدنية بصفتها متقاضية أو شاهدة. في هذه القضايا، تجري المحاكمة في محل إقامة المرأة أو قريبا منه لتخفيف العبء عن المرأة وأولادها.

وفي قضايا نفقة الأطفال أمام المحاكم، تمنح المرأة المدعية ميزة خاصة إذ لا تجري مطالبتها بتكاليف المحاكمة. وفي الإجراءات الجنائية والمدنية على السواء، لا وجود للتمييز على أساس الجنس ما خلا المنافع الخاصة. وغرضُ هذا النظام هو ضمان حقوق المرأة بشكل أفضل وعلى نحو أكثر واقعية.

32 - يذكر التقرير أنه "في حالات نادرة، يطلب الأجداد الإنجاب إلى أن يولد حفيد" (الفقرة 245). فما هي التدابير التي اتُّخذت أو يُعتزم اتخاذها لتغيير هذا الموقف من تفضيل الأبناء؟

يقوم الموقف المتعلق بتفضيل الأبناء على أساس مفهوم بالٍ وعقيم لإرث الأسرة أو ازدهار العشيرة. وما زال بعض الشيوخ يتمسكون بهذا الموقف. لكن الأجيال

الجديدة المتحضرة التي تعلمت بعد التحرير لا تتبع هذا الموقف. بل على العكس، فإن العديد من الأزواج الشباب يفضلون أن يكون لديهم بنات. ولا تشعر الدولة بضرورة اعتماد أي تدبير خاص لتغيير الموقف المتعلق بتفضيل الأبناء، والذي يجري حلُّه تلقائيا.

أسئلة عامة

33 - ما هي التدابير والإجراءات التي اتُّخذت للتصديق على البروتوكول الاختياري؟

انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاتفاقية في 27 شباط/فبراير 2001 وهي تنظر حاليا في مسألة التصديق على البروتوكول الاختياري، وتتفاوض لجنة التنسيق الوطنية مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة بما فيها المجلس الأعلى للجمعية الشعبية العليا في هذا الصدد.